

Distr.: General  
2 December 2013  
Arabic  
Original: Spanish

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الثامنة والستون

الجمعية العامة  
الدورة الثامنة والستون  
البند ٣٦ من جدول الأعمال  
قضية فلسطين

مذكرتان شفويتان متطابقتان مؤرختان ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣  
موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة لكوبا لدى  
الأمم المتحدة

تشرف البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة بإحالة رسالة التضامن الموجهة من  
السيد مرسلينو مدينا غونساليس، وزير خارجية كوبا بالنيابة، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي  
للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة لكوبا تعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما من وثائق دورة  
الجمعية العامة الثامنة والستين في إطار البند ٣٦ من جدول الأعمال، ومن وثائق  
مجلس الأمن.



## مرفق المذكرتين الشفويتين المتطابقتين المؤرختين ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة

هافانا، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

يشرفني، باسم شعب كوبا وحكومتها، أن أكتب إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

ولقد تحول هذا الاحتفال إلى تقليد بموجب القرار ٤٠/٣٢ بء الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٧، وصار يتيح كل سنة فرصة سانحة لتذكّر اليوم الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة القرار ١٨١ (ثانياً) عام ١٩٤٧ بشأن تقسيم فلسطين. فقد تمخض ذلك القرار في العام التالي عن المأساة المعروفة باسم النكبة، التي أسفرت عن الاستيلاء عنوةً على أكثر من ثلاثة أرباع مساحة فلسطين التاريخية، وتدمير ٥٣١ مدينة وقرية فلسطينية، وطرد أو تشريد ٨٥ في المائة من السكان الفلسطينيين. ونتيجة لذلك، ما زال زهاء ٤,٦ مليون لاجئ فلسطيني يعيشون مشتتين في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

وبهذه المناسبة، نعيد تأكيد تضامننا المطلق مع الشعب الفلسطيني ودعمنا الثابت المكين لجميع الإجراءات المتخذة للتوصل إلى الاعتراف بدولة فلسطين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وبالقدس الشرقية عاصمة لها، ولتعزيز حقه في الحصول على العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة.

وإن كوبا تؤيد مبادرة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الرامية إلى جعل الجمعية العامة تعلن عاماً دولياً للتضامن مع الشعب الفلسطيني بغية إذكاء الوعي العالمي بالقضية الفلسطينية وكسب تعاطف المجتمع الدولي.

وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، اتخذت الجمعية العامة بأغلبية الأصوات قراراً تاريخياً يقضي بمنح فلسطين مركز دولة مراقبة بمنظمة الأمم المتحدة. وبات لزاماً على مجلس الأمن أن يبت في الطلب الذي قدمته فلسطين عام ٢٠١١ من أجل الاعتراف بها كدولة عضو في الأمم المتحدة وأن يقبل الطلب دون مزيد من التأخير، تلبية للرغبة الجلية التي أعربت عنها الدول بأغلبية ساحقة.

وقد شكل أول تصويت أجرته فلسطين في الجمعية العامة يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي خطوة مهمة صوب إحراز دولة فلسطين عضوية كاملة في رحاب الأمم المتحدة.

وأثبتت فلسطين بصورة قاطعة التزامها بالنظام الدولي المتعدد الأطراف، وما فتئت تعمل بروح عالية من المسؤولية والمهنية في إطار منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، حيث تم قبولها دولةً عضواً كاملة العضوية عام ٢٠١١.

وعلى امتداد السنوات الأخيرة، مضت السلطات الفلسطينية قدماً في توطيد مؤسسات الدولة. واعترفت العديد من التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة وسائر المؤسسات بمتانة المؤسسات الفلسطينية وقدرة الفلسطينيين على ممارسة سيادتهم في ظل دولة مستقلة.

غير أن واقع الاحتلال العسكري الإسرائيلي وتعاضم اعتداءاته على الشعب الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة، بالتوازي مع سياسة الاستيطان غير القانونية وغيرها من الممارسات الاستعمارية التي تثبت طمعه في الاستيلاء على الضفة الغربية برمتها، كل ذلك ينسف على أرض الواقع جدوى إقامة دولة فلسطينية تقع ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧، ويطل من ثم إمكانية إيجاد حل عادل ومتوازن للتراع.

ونحن إذ نطالب بإيجاد حل سلمي عادل ودائم للتراع الإسرائيلي - الفلسطيني، ندافع عن حق شعب فلسطين غير القابل للتصرف في ممارسة سيادته في ظل دولة مستقلة. فلا بد من الامتثال للقرارات المتعاقبة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، التي تطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة.

ونكرر تأكيد ضرورة مضاعفة الجهود من أجل معالجة الوضع الشاق الذي يكابده اللاجئون الفلسطينيون، وفقاً لقواعد القانون الدولي ومبادئه ولقرارات الأمم المتحدة المتخذة في هذا الصدد.

ومن بواعث القلق الشديد الذي يساور كوبا بل وأيضا سائر أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز ازدياد تدهور الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة من جراء استمرار السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية، التي تشمل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم حرب مستمرة.

وتعيد كوبا تأكيد إدانتها لمواصلة التوسع في بناء المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأحدث مثال على

ذلك الإعلان في يومي ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي عن منح تراخيص جديدة لبناء ١٠٦١ بيتا في الضفة الغربية و ١٢٢٥ بيتا في القدس الشرقية.

إنها سياسة تشكل انتهاكا جسيما للقانون الدولي، ولا سيما المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على القوة القائمة بالاحتلال نقل جزء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها، كما أنها تلحق أفدح الضرر بالسكان الفلسطينيين بوجه عام، لا سيما بالنظر إلى ظروف العيش المزرية التي يكابدها ١,٩ مليون من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأرض الفلسطينية المحتلة، ناهيك عن تعارضها مع أهداف عملية السلام.

ووفقاً لما دعا إليه مجلس الأمن والجمعية العامة في العديد من قراراتهما، وامتثالاً لفتوى محكمة العدل الدولية بشأن بناء الجدار، الصادرة عام ٢٠٠٤، لا بد أن تتوقف فوراً المصادرة المستمرة للأراضي الفلسطينية؛ وبناء المستوطنات بصورة غير قانونية؛ والتغيير الديمغرافي للخريطة السكانية؛ وأعمال الحفر؛ والقيود التعسفية العنصرية المفروضة على تنقل السكان في مجموع الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة داخل القدس الشرقية وحولها؛ وهدم البيوت؛ وطرد الأسر الفلسطينية من القدس الشرقية، وكذلك التدمير المنهجي للبنية التحتية البسيطة للاقتصاد الفلسطيني، ناهيك عن أعمال التحريض والاستفزاز والاعتداء غير القانونية التي يرتكبها المستوطنون المتطرفون بحق السكان الفلسطينيين ومقدساتهم.

وتطالب كوبا أيضاً بإلغاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني الطويل الأمد للأراضي الفلسطينية والقيام، فوراً ودون شرط وبصورة كاملة، برفع الحصار القاسي غير القانوني المضروب على غزة، وفتح المعابر الحدودية ونقاط التفتيش، تيسيراً لوصول المساعدات الإنسانية دون قيد وبشكل دائم، بما في ذلك الإمدادات والمواد الأساسية، وتسهيلاً لتنقل الأشخاص من وإلى قطاع غزة. كذلك تدين كوبا الإبقاء على جدار العار الذي يفرض العزلة على مجتمعات محلية بكاملها ويعيق بناء الدولة الفلسطينية.

ولا بد من التوقف عن الاستخدام العشوائي المفرط للقوة العسكرية الإسرائيلية ضد سكان فلسطين المدنيين العزل، وعن الاعتقالات التعسفية وألوان التعذيب وسوء المعاملة والإذلال التي يتعرض لها السجناء السياسيون في السجون الإسرائيلية. وقد أسفرت الهجمة الواسعة النطاق المسماة "عملية عمود الدفاع" التي شنتها القوات العسكرية الإسرائيلية عن مقتل مئات المدنيين، بمن فيهم ٣٣ طفلاً و ١٣ امرأة، وإصابة أكثر من ١٥٠٠ شخص بجروح، علاوة على اعتقال أكثر من ٣٠٠٠ فلسطيني، التحقوا بآلاف الفلسطينيين الآخرين القابعين في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية.

فلا يمكن إذا للمجتمع الدولي أن يتمادى في صمته ويظل مكتوف الأيدي أمام الاعتداءات والانتهاكات التي تمارس على الشعب الفلسطيني؛ بل من الواجب كسر طوق العنف السائد في هذه الأرض، ووقف امتداده إلى الضفة الغربية. ذلك أنه لا بد من الوفاء بالدين التاريخي الذي بدمتنا تجاه الشعب الفلسطيني.

وفي هذا اليوم المشهود، تكرر كوبا التأكيد أنهما لن تألو جهدا في المطالبة بأن ينعم الشعب الفلسطيني وشعوب الشرق الأوسط عامة بالسلام الشامل العادل الدائم، في ظل الاحترام التام لحقوقهم كافة. ولن ييخل الشعب الكوبي أبدا بتضامنه الكامل مع الشعوب العربية كلها دون استثناء.

(توقيع) مرسلينو مدينا غونساليس

الوزير بالنيابة

---